مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية وأبعاد التدخل العربي والإقليمي والدولي

د. عيسى احمد الشلبي / جامعة الحسين بن طلال –الأردن

أ. نواف كايد جراد أبو تايه / جامعة الحسين بن طلال –الأردن

سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية

وأبعاد التدخل العربي والإقليمي والدولي

د. عيسى احمد الشلبي / أ. نواف كايد جراد أبو تايه

الملخص:

قامت الثورة السورية ومازالت حتى تطرق بها الحال إلى أزمة راهنة، وكان للتدخل العربي المتمثل المملكة العربية السعودية، وقطر، والتدخل الإقليمي المتمثل في إيران، وتركيا، وإسرائيل، وكذا التصارع بين القوتين العظمتين المتمثلين في أمريكا وروسيا أثره البالغ على الشأن الداخلي السوري، مما أدى إلى تعاظم الأزمة السورية على الصعيدين الإقليمي والدولي. لذا فقد تضمنت الدراسة الأزمة السورية في ظل أبعاد التدخل العربي والإقليمي والدولي، والمتمثلة في الحافظ على مصالحها، وكذا سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة، وذلك من خلال عرض لبداية اندلاع الثورة السورية وأسبابها، وخصائصها، والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة على مستوى الوضع الراهن، والتفائلي والتشائمي للأزمة السورية، وقد افترضت الدراسة أثر تلك الأبعاد في التدخل في الشأن الداخلي السوري عبر وأثرها في تعاظم تلك الأزمة تحت سمع وبصر العالم، وسياسة جامعة الدول العربية المتذبذب ما بين ساكن ومتحرك لا يجدي نفعاً، وهل التدخل الروسي قادر على إنقاذ نظام الأسد،، وفي حالة فشل الأسد هل بات سيناريو تقسيم سوريا أمراً واقعاً.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية، التدخل العربي، جامعة الدول العربية.

Abstract:

The Syrian revolution, and still touched by the case to the current crisis, it was the Arab intervention of Saudi Arabia, Qatar, and regional interference of Iran, Turkey, and Israel, as well as the bickering between the two superpowers goals of America, Russia and the impact of the internal affairs of Syria, resulting in to the growing crisis in Syria at the regional and international levels. Therefore, the study of the Syrian crisis included under the dimensions of the Arab, regional and international intervention, of Keeper on their interests, as well as the League of Arab States toward crisis policy, through the presentation of the beginning of the outbreak of the Syrian revolution and its causes, characteristics, and future scenarios projected at the level of the status quo, and the optimistic and pessimistic the Syrian crisis, the study assumed the impact of these dimensions to interfere in the internal affairs of Syria through its impact on growing the crisis under the nose of the world, and the policy of the Arab League, oscillating between static and mobile does not work, and whether the Russian intervention could have saved the Assad regime, and, in Is the case of al-Assad failed to become the division of Syria scenario a reality.

Key words: Syrian revolution, Arab intervention, Arab League.

مقدمة

منذ بداية الثورة السورية في العام 2011م انتهاء بالأزمة السورية والتي امتدت حتى وقتنا الراهن تشكل نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما الصراع مع إسرائيل لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبيراً عن منظومة إقليمية واسعة، تمتد من إيران إلى لبنان عبر سوريا، وبذلك فإن هذه المنظومة تبدو كتلة واحدة معنية بما يجري في سوريا، فالأزمة السورية وبعد عام من بدايتها لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بعد أن فشل النظام السوري في حلها داخلياً مع إصراره على استخدام الحل الأمني في قمع الانتفاضة، ثم فشلت الجامعة العربية في حلها عربيًّاً عبر المبادرات العربية وبعثة المراقبين، ثم الفيتو الروسي، والصيني الذي يقف أمام أي جهد إقليمي عربي يتمثل في التدخل التركي أو القطري أو السعودي في الشأن السوري، أو توحد دولي للضغط على النظام السوري، ومن ثم فإن التدخلات العربية، والإقليمية، والدولية كان الأثر الحاسم في امتداد فترة الأزمة السورية توافقاً مع موقف جامعة الدول العربية ما بين متذبذب وساكن، وعلى هذا النحو سوف تنبني الدراسة البحثية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تمثل أحد موضوعات الهامة على الساحة العربية والدولية في عرض الأزمة السورية منذ نشأتها وصولاً للتدخلات الدولية والإقليمية والعربية في الشأن السوري لحل تلك الأزمة، والدور الذي تلعبه جامعة الدول العربية في ظل الصراع القائم ما بين التدخل الدولي والإقليمي والانقسام العربي بالمنطقة كلاً على حسب وجهته في حماية مصالحه أو حدوده، وذلك من واقع بحثي في ماهية التدخل في الأزمة السورية، وما ينعكس عليه في الشأن الداخلي للصراعات داخل الشأن السوري.

وتتلخص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالرغم من أهميته.

2- تفيد تلك الدراسة في مجال البحث العلمي، فهي تعُد دراسة جديدة تواكب التغيرات السياسية والعربية، ومن بينها الأزمة السورية "كحالة دراسية" ما بين الفترة (2010-2015).

3- تقديم رؤية تحليلية حول الشأن السوري في ظل تلك الأزمة وأبعاد التدخل العربي المتمثل في المملكة العربية السعودية، وقطر، وكذا التدخل الإقليمي المتمثل في إيران، وتركيا، وإسرائيل، وعلى الصعيد الدولي في التدخل الروسي والأمريكي في الشأن السوري كصراع دول عظمى عاكسة للوضع العالمي في المنطقة العربية، وموقف جامعة الدول العربية تجاه تلك الأزمة "كحالة دراسية".

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أمور يمثل الهدف الرئيسي للدراسة هو:

1- تسليط الضوء على دور جامعة الدول العربية، وتقييم أدائها ومواقفها تجاه الأزمة السورية.

2- استعراض موقف الجامعة العربية من خلال المؤتمرات والاجتماعات والقرارات تجاه التغيرات السياسية الخاصة بالشأن السوري ما بين عامي (2010-2015).

3- تحليل أبعاد التدخل العربي والإقليمي والدولي في الأزمة السورية وأثره على الشأن الداخلي السوري في ظل المصالح الدولية والإقليمية والانقسام في وجهات النظر العربية تجاه الأزمة

السورية وأثره الأزمة السورية في ظل الهيمنة الدولية على المنطقة العربية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الأثر الذي ترتب على الأزمة السورية إزاء التدخل الدولي، والإقليمي، والعربي في الشأن الداخلي السوري وماهية الصراع الأمريكي الروسي كتحدي قوى عظمى لإثبات وجودها على الأرض في المنطقة العربية وحماية مصالحها الداخلية والخارجية بالمنطقة العربية ككل، في ظل سياسية جامعة الدول العربية تجاه التغيرات التي تعرضت لها الأزمة السورية خلال الفترة (2010-2015) بغية تفسير حالة التردد والتراجع من جانب جامعة الدول العربية عن أداء دورها المنوط بها تارة، وحزمها في مواجهة بعض الأمور الأخرى، وعدم الثبات والتذبذب في مواقف جامعة الدول العربية تجاه التغييرات السياسية في الشأن السوري تارة أخرى.

اتساقاً مع إشكالية الدراسة تأتي تساؤلات على النحو التالي:

1- ماهية الدور الذي تلعبه الدول العربية في التعاون بشأن الأزمة السورية؟

2- ما هي طبيعة الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية؟

3- كيف تعاطت جامعة الدول العربية مع التغيرات السياسية في حل الأزمة السورية خلال الفترة من (2010-2015)؟

4- الأثر والإقليمي والدولي على الشأن الداخلي للأزمة السورية في إطار الصراع الدولي لهاتين القوتين العظمتين؟

5- ما تأثير البيئة الداخلية والإقليمية والدولية على موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسة الراهنة.

6- ما هو الأثر الناجم جراء تعليق جامعة الدول العربية لعضوية سوريا إزاء الأزمة؟

رابعاً: فروض الدراسة:

سعت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات التالية:

1- ماهية الدور الدولي إثره تدخله في الأزمة السورية في ظل المحافظة على المصالح المشتركة بين وبين الشأن السوري الداخلي والمنطقة العربية ككل؟

2- ماهية الدور الإقليمي تجاه الأزمة السورية، ومدى انعكاسها على موقف جامعة الدول العربية أخذاً بالتطورات السياسية الراهنة والمستقبلية للأزمة السورية؟

3- ما هي الأبعاد المحتملة إزاء التدخل العربي المتمثل في المملكة العربية السعودية، ودولة قطر في الأزمة تجاه الأزمة السورية؟

4- ماهية الأثر المترتب على الشأن السوري الداخلي عبر التدخل الدولي والإقليمي والعربي، وماهية حل الأزمة في ظل صراع القوتين العظمتين المتمثلة في الجانب الروسي والأمريكي على الأراضي السورية؟

5- هل التدخل الروسي قادر على إنقاذ نظام الأسد، وهل يستطيع الأسد بمساعدة روسيا حسم المعركة لصالحه، وفي فشل الأسد هل بات سيناريو تقسيم سوريا أمراً واقعاً، وكيف سترد الدول المناوئة للأسد على التدخل الروسي في خضم الصراع الدولي الراهن على الأزمة السورية؟

6- موقف جامعة الدول العربية الساكنة والمتجمدة وأثرها على الأزمة السورية، وهل يقف تحركها على الجانب المتمثل في المؤتمرات القممية وغيرها من إعلانات

وقرارات لا جدوى منها أم ستشكل في المستقبل جزءاً من حل الأزمة السورية؟

خامساً: النطاق الزمني للدراسة:

لقد اختير النطاق الزمني للدراسة خلال الفترة من (2010-2015) أي من بداية الثورة السورية وصولاً إلى الأزمة السورية والتي مازالت مستمرة للتعرف أثر التدخلات الدولية، والعربية، والإقليمية، ومدى تأثيرها في الأزمة والشأن الداخلي السوري بوجه خاص ودول المنطقة العربية بوجه عام وموقف وسياسات جامعة الدول العربية تجاه تلك الأزمة.

سادساً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي عمل على وصف بداية الثورة السورية وصولاً للأزمة. أما المنهج التحليلي فعمل على تحليل أسباب الأزمة السورية، والدور التي قامت به جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية المتصلة بالأزمة السورية، كما عمل الجانب التحليلي للدراسة على تحليل الدور الدولي والإقليمي والعربي ومدى تدخله في الشأن السوري وفق مصالحه الخاصة أو انحيازاته، والمتمثل في الدول العظمى كأمريكا وروسيا، والإقليمي والعربي في تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية.

سابعاً: الدراسات السابقة:

(1) بن نكاع، عصام (2005):

دراسة بعنوان: "إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن"

وقد تناول موضوع الدراسة نشأة جامعة الدول العربية ودور ومواقف الجامعة تجاه الأزمات العربية، وتحليل موقفها الإيجابي في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، ومن ثم تطرقت الدراسة إلى الإخفاقات التي رافقت جامعة الدول العربية والوقوف على نقاط القوة والضعف، وكان من أهم ما استخلصت إليه الدراسة اقتراح بعض المشاريع لإصلاح جامعة الدول العربية.

(2) زيديه، علي أحمد درويش (2006):

دراسة بعنوان: "واقع ومستقبل جامعة الدول العربية"

وقد تناول موضوع الدراسة مفهوم الإقليمية، ونشأة وتطور جامعة الدول العربية، بالإضافة لوضع النظام العربي وإشكاليات تطوره، وأثر المتغيرات العربية والإقليمية والدولية على عملية إصلاح جامعة الدول العربية، ومن ثم خلصت الدراسة إلى تناول مشاريع إصلاح منظومة العمل العربي المشترك، كما خلصت إلى طرح بعض المشاريع الإصلاحية في إدارة وأداء جامعة الدول العربية لتحسين أدائها، وبخاصة في مكتب الأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

(3) ابراش، إبراهيم (2011):

دراسة بعنوان: "تفسير الانقلاب في سياسة جامعة الدول العربية"

وقد تناول موضوع الدراسة بعض الأزمات العربية كأزمة لبنان والجزائر، والمغرب، وسوريا، والتي أثبتت عجز جامعة الدول العربية عن حلها، ووصفت الدراسة جامعة الدول العربية بالمؤسسة الرسمية للأنظمة العربية التي تحافظ عليها لبقائها شكلياً بما تتوافق عليه هذه الأنظمة، وقد تم طرح عدة مشاريع إصلاحية لتغيير الميثاق الخاص بالجامعة، ومن أهم ما أبرزته الدراسة أحداث ثورات الربيع العربي ودور الجامعة في حلها، ومن كان من الدول التي تم عرضها بالدراسة الأزمة السورية وموقف الجامعة تجاه تلك الأزمة.

(4) نصر الدين، أوشن (2013):

دراسة بعنوان: "الجامعة العربية ودورها في حل النزاعات الإقليمية"

وقد تناول موضوع الدراسة البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في أداء جامعة الدول العربية، كما طرحت الدراسة الهيكلي التنظيمي والإداري لجامعة الدول العربية، ودور جامعة الدول العربية في حل النزاعات الإقليمية، ومن بين ما طرحته الدراسة عرض لدور جامعة الدول العربية تجاه الأزمات العربية وبخاصة الأزمة السورية وتقاعس الدور الفاعل والحقيقي لدور الجامعة في حل تلك الأزمة.

ثامناً: تقسيم الدراسة:

فقد قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث:

مبحث تمهيدي: الثورة السورية (بدايتها، أسبابها).

المبحث الأول: سياسة الجامعة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية.

المبحث الثاني: أبعاد التدخل الدولي، والإقليمي، والعربي في الأزمة السورية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية.

مبحث تمهيدي

الثورة السورية (بدايتها، أسبابها)

تمهيد:

يعتبر النظام السوري نظام شمولي، حيث يرتكز النظام الحاكم على النخبة الحاكمة والأجهزة الأمنية الحامية له. أما السلطة التنفيذية مناطة بمجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء اللذين يعينهما رئيس الجمهورية. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس الشعب، وهو السلطة التشريعية في البلاد، والسلطة القضائية تتألف من محاكم مدنية ودينية منفصلة، والعلاقة بين السلطات الثلاث وفقاً للدستور السوري، تتقاسم الحكم، ويمتلك رئيس الجمهورية بعض الصلاحيات التشريعية مع صلاحياته التنفيذية، وتكفل المادة (131) من الدستور استقلالية القضاء.

(http://alsoory.tripod.com/syria_arabic.htm)

أولاً: تسلسل أحداث الثورة:

أ- البداية:

انطلقت الاحتجاجات الشعبية "الثورة" في سوريا في 15مارس 2011م، وكانت في البداية عبارة عن احتجاجات شعبية ومظاهرات سلمية كغيرها من الثورات التي حدثت في البلدان العربية، بدأت بمدينة درعا لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة، وخصوصاً عندما تمادت قوات الأمن السورية باعتقال وتعذيب الأطفال وقتل الشباب والشيوخ، حينئذ تحولت الاحتجاجات السلمية إلى ثورة مسلحة بقيادة الشبان السوريين، وبعض المنشقين عن الجيش السوري، الذين يطالبون بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد عمت الاحتجاجات والمظاهرات كافة المدن السورية ولازالت مستمرة رغم القمع والتقتيل من الأجهزة الأمنية. بما يؤشر إلى أن الاحتجاجات الشعبية "الثورة" في سوريا انتقلت من مرحلة السخط الشعبي العام إلى مرحلة الحراك السياسي المنظم، ثم بدأت ملامح "العسكرة" في الظهور نتيجة تراكم أخطاء النظام في تعامله مع المتظاهرين السلميين والجنود المحايدين على حدٍ سواء. **(العيلة، 2012، ص25)**

وفي 31 مارس 2011 ألقى بشار الأسد خطابه الأول، وتحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة عطري، ومن الخطوات التي قام بها النظام، كان تجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحكسة ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ العام 1963، وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية المظاهرات في 14 أبريل 2011، وبالرغم من هذه الخطوات، فلم تختلف

طريقة التعامل مع المظاهرات ذاتها، ففي جمعة 22 أبريل 2011 سقط 100 قتيل حسب المعارضة، وكانت حمص قد شهدت في ساحة الساعة اعتصامًا ضخمًا فرقته قوى الأمن في الليلة ذاتها لما عرف بمجزرة الساعة يوم 18 أبريل2011، وفي 25 أبريل 2011، دخلت قوات الجيش السوري للمرة الأولى مع حصار درعا، وتزامنًا دوما والمعضمية في ريف دمشق ألحقها في 3مايو ببانياس. **(ديوب، عمار، (http://www.dimasheq.com/ar/content**

ب- العمل العسكري:

في أوائل يونيو أعلن المقدم "حسين هرموش" عن انشقاقه عن الجيش السوري، وأسس أول تنظيم عسكري للمنشقين هو ما أسماه "حركة الضباط الأحرار". وفي 29يوليو وُلد تنظيم ثانٍ هو الجيش السوري الحر بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد. لكن لم يَخض الجيش الحر معركة حقيقيَّة حتى 27سبتمبر عندما اندلعت معركة الرستن وتلبيسة بينه وبين الجيش النظاميّ، والتي استمرت قرابة أسبوع، وانتهت بانسحابه مؤقتًا من كلا المدينتين.

ج- المعارك:

اندلعت معركة غوطة دمشق وبعض ضواحيها منذ 15يوليو، تلتها عملية بركان دمشق وزلزال سوريا، الذي كان من فصوله تفجير استهدف مبنى الأمن القومي السوري وأودى بحياة أركان من النظام أمثال وزير الدفاع داود راجحة. في 22يوليو، بدأ لواء التوحيد معركة مدينة حلب، وبينما لم يستطع مقاتلو المعارضة سوى السيطرة على بعض ضواحي دمشق الجنوبية، فإنهم في حلب تمكنوا من الدخول إلى مناطق أوسع حتى حلب القديمة، غير أن ضراوة الاشتباكات دفعت إلى نزوح السكان، ودمار هائل، دون أن يتمكن أي من الفريقين من بسط سيطرة نهائية على المنطقة، خلافًا للريف، الذي استطاع الجيش الحر بسط نفوذه بشكل مستقر ومتواتر على بعض مدنه مثل إعزاز وبعض النقاط الحدودية الهامة مثل معبر تل الأبيض، وجود هذه المناطق التي تدعى "محررة" دفعت قيادة الجيش الحر لإعلان نقل مركز القيادة من تركيا إلى داخل سوريا ذاتها. أما ريف دمشق حاول الجيش النظامي استعادة ضواحي دمشق الجنوبية وبعض مناطق ريف دمشق، ووقعت مجزرة داريا خلال الحملة العسكرية، تصاعدت في الوقت ذاته الانفجارات والاستهدافات داخل مدينة دمشق، في 26سبتمبر على سبيل المثال وقف تفجير في مبنى قيادة الأركان العامة قرب ساحة الأمويين ومع تردي الوضع انعدام الأفق السياسي للحل استقال كوفي عنان، وخلفه الأخضر الإبراهيمي. **(الحوارني، احمد، 2013، ص9)**

ثانياً: أسباب اندلاع الثورة في سورية:

لقد هدف الاحتجاج الشعبي على الأوضاع المعيشية والرغبة بالحريات، والمطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي الحقيقي، والعدل والمساواة والديمقراطية، وضمان حق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة، والقضاء على نظام التوريث والفساد، كل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التي حركت الثورة السورية. **(بهاء الدين، 2011، ص36)**

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة السورية ما يلي:

أ- انعدام الحياة السياسية وتأليه الحاكم:

لا توجد حياة سياسية في سورية بالمعنى الحقيقي منذ مجيء حزب البعث عام 1963 إلى الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة، وبمعنى أنه ليست هناك مشاركة من أطياف الشعب المختلفة في قيادة البلاد وتوجيهها، وبمعنى أنه ليست هناك انتخابات حقيقية وليست هناك محاسبة للمسئولين وليس هناك تداول للسلطة، فلا يوجد شيء مما ذكرنا، بل إن الحياة السياسية اختزلها الحزب – في البداية - بأعضائه، ثم

أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها. **(الحوارني، أحمد، 2013، مرجع سابق، ص11)**

ب- تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر:

تعتبر سورية بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، وتحتوي أيادي عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال ووديان وسهول، وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر أهلها للهجرة من مكانهم التاريخي، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها (42%) من السوريين بمتوسط عالمي (8%). **(بهاء الدين، 2011، المرجع السابق، ص37)**

ج- عداء الحزب للدين ومحاربة المتدينين:

لقد قام حزب البعث الذي استلم السلطة عام 63 على معاداة الدين ومحاربة المتدينين ليس هذا فحسب، بل استهدف منذ اللحظة الأولى اقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري، لذلك نجد تدميره لمسجد السلطان في حماة عام 1964، ثم دخوله بالمصفحات والدبابات مسجد بني أمية عام 1965، استمر على ذلك النهج طوال أعوامه الخمسين، ووضع المناهج المختلفة لتحقيق ذلك في المدارس والإعلام والثقافة، لكنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً، لأن الشعب السوري متدين، وقد جاءت الثورة التي انطلقت من المساجد، وقد كان الثوار المتظاهرون الذين عرضوا أنفسهم لخطر الاعتقال وخطر الموت من المتدينين، لذلك فمن الممكن أن نعتبر أن نقمة جماهير الشعب السوري على معاداة الحزب للدين والمتدينين، ورغبتهم في أن يأخذ الدين حجمه ومكانه الطبيعي في حياتهم هو أحد العوامل التي جعلتهم يثورون من أجل تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة. **(التوبة، غازي، 2012، ص6)**

د-خضوع النظام أمام إسرائيل:

من البين ومن السياق التاريخي لسوريا أن حافظ الأسد هو الذي سلّم الجولان غنيمة سهلة لإسرائيل في العام 1967 عندما كان وزيراً للدفاع، وهو الذي أذاع بيان سقوط الجولان مع أنه لم يكن ساقطاً في الحقيقة، وعندما جاء ابنه بشار إلى الحكم في العام 2000 بقيت سياسة الخضوع أمام إسرائيل مستمرة حيث قامت إسرائيل بعدة عمليات ضد سوريا خلال العشر سنوات الأولى من حكم بشار، منها: تدمير موقع لإنتاج الوقود الذري في منطقة دير الزور، وتدمير القاعدة العسكرية في عين الصاحب بلبنان، وتُعد تلك القاعدة مؤيدة للنظام السوري، ومع ذلك لم يحرك هذا التهديد ساكناً للنظام السوري، وعلى الرغم من ذلك لم يقم الأسد ومن بعده بشار بتوجيه أية ضربات ضد إسرائيل، وعلى الرغم من سقوط الجولان في العام 1967 في عهد الأسد آنذاك، ومن كل هذا كان أحد تلك هي أحد العوامل التي دفعت الشعب إلى الثورة، وهو الشعب التواق إلى استعادة الجزء المحتل من أرضه، وهي الجولان التي تُعد من أخصب أراضي الدنيا وأكثرها مياهاً.

هـ- انعدام الكرامة:

لقد استشعر المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون أسباب تذكر، وبدون أية اتهامات صريحة توجه إليه، ولا يقدم إلى أية محاكمة، وهذا الأمر قد حدث مع العديد من المواطنين السوريين، وكان عامل الكرامة من أولى شرارة القيام بالثورة من أجل تثبيت حقه في الكرامة. **(التوبة، غازي، 2012، مرجع سابق، ص7)**

و- تفشي الظلم وانعدام المساواة:

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال من مجالات الحياة وإن عدة المساواة كان أيضاً من أهم العوامل التي دفعت إلى قيام الثورة السورية على النظام الحاكم في سوريا.

س- تغول الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطن:

عطل نظام الأسد كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية من حياة سياسية واجتماعية واقتصادية، وربطها بالأجهزة الأمنية، وأن الأساس في نظام الأسد هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها (17) جهازاً، وأن عدد العاملين فيها 365 ألف موظف، مما أهلك الاقتصاد السوري بالرواتب التي تصرف على الأجهزة الأمنية التابعة للنظام وإهمال كافة المجالات في سوريا سواء اقتصادية أو تعليمية أو غير مما كان الدافع الأول والأهم للشعب السوري للقيام بالثورة.

المبحث الأول

سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية

تمهيد:

إزاء استمرار الثورة السورية وخروج التظاهرات مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة تفاعلت بعض الدول العربية، اتخذت جامعة الدول العربية العديد من الإجراءات ضد نظام الحكم حيث قامت بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، كما أصدرت بعض القرارات التي تطلب من النظام عدم استخدام العنف والقمع، والتمادي في استخدام القوة المفرطة في قمع المتظاهرين، وشكلت هذه الخطوات محاولات لمساعدة الأطراف السورية في حل الأزمة، رغم من رفض النظام السوري لأي قرارات أو مبادرات لحل الأزمة عدا قبول مبادرة وبروتوكول المراقبين، وفي إطار متابعة المستجدات من قبل الأمين العام للجامعة "نبيل العربي"، واتصالاته المكثفة مع القيادة السورية في احتواء الأزمة وإنهاء حالة العنف المسلح في سوريا. **(الحالة السورية (http://www.arableaguetunis.org**

أولاً: تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية:

عقب اجتماع السادس عشر من أكتوبر، زارت اللجنة الوزارية العربية برئاسة وزير خارجية قطر الرئيس الأسد في سوريا في 26 أكتوبر 2011، وضمت اللجنة مندوبين من مصر والجزائر والسودان، وسلطنة عمان. ونقلت قرارات الجامعة العربية إليه. **(Arab League Holds, 2011, p. 11)**، وفي 2نوفمبر 2011 وافقت الحكومة السورية على خطة عمل جامعة الدول التي نتجت عن اجتماع الجامعة الذي عقد في قطر في 30 أكتوبر، وقد حثت الخطة سوريا على وقف العنف، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح حوار مع المعارضة، والسماح للمراقبين ووسائل الإعلام الدولية بالدخول إلى البلاد. **(Syrian acceptance of Arab, 2011, p. 9)**، ومع كل هذا فشل النظام السوري في إجراء محادثات في إطار الجدول الزمني الذي حددته جامعة الدول العربية. وقد أثار هذا الجدل حول اتخاذ إجراءات ضد نظام الأسد تتراوح بين تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية عليها. ومع تزايد أعداد القتلى الذين يقدر عددهم من قبل الأمم المتحدة بحوالي 3500 قتيل في الفترة من شهر مارس حتى نوفمبر 2011، علقت جامعة الدول العربية عضوية سوريا في اجتماع الجامعة الاستثنائي في 12 نوفمبر. **(Arab League Votes, 2011, p. 12)**

لقد اتخذت الجامعة القرار بموافقة 18 دولة في حين اعترضت اليمن ولبنان على القرار وامتنع العراق عن التصويت. وكان لتعليق عضوية دولة يُنظر إليها على أنها معقل للقومية العربية تداعيات واسعة في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، فان هذا التعليق، لم يكن الأول من نوعه. فقد تم تعليق عضوية ليبيا أيضا في جامعة الدول العربية في مارس 2011. ومع ذلك، فانه بالنظر إلى العلاقات المتوترة بين معمر القذافي والعالم العربي وتصور ليبيا كجزء من الاتحاد الأفريقي في المقام الأول، ظل قرار الجامعة تجاه ليبيا قرار رمزيا إلى حد كبير، ولم يكن مفاجئا مثل قرار تعليق عضوية سوريا، وبعد دخول القرار حيز النفاذ في 16 نوفمبر 2011، أصدرت الجامعة العربية قرارا تاريخيا آخر ينص على

فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري. **(Isolating Syria, 2011, p. 13)**

ويعتبر هذا القرار أحد أقوى قرارات الجامعة منذ تأسيسها في عام 1945، فقد أظهر هذا القرار استعداد الجامعة للتكيف مع مرحلة ما بعد الربيع العربي، وقد أوضحت الجامعة أنها سوف تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء عندما تطلب منها الشعوب ذلك، حتى لو أن التدخل يناقض مصالح الأنظمة، ومع ذلك عصف قرار الجامعة بكل المناقشات القانونية حول ميثاق جامعة الدول العربية. فالمادة الثامنة من الميثاق تنص على أن: "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها"، وهناك فجوة قانونية أخرى في المادة 18 من الميثاق، ووفقاً للمادة (18) "يجوز لمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة تفشل في الوفاء بالتزاماتها أن يفصلها من الجامعة بموجب الميثاق، ويدخل هذا الفصل حيز التنفيذ بناء على قرار يؤخذ بالإجماع من الدول الأعضاء عدا الدولة المعنية". وقد أثارت الموافقة على القرار رغم معارضة اليمن ولبنان، الجدل حول انتهاك الميثاق. ومع ذلك، وعلى الرغم من المناقشات، لم توضح الجامعة اللائحة التي استندت عليها لاتخاذ هذا القرار. وقد كان الملك عبد الله عاهل الأردن أول رئيس دولة عربية يدعو الأسد إلى التنحي في 14 نوفمبر 1999م.**(Lyse Doucet, 2001, p. 14)**

ولقد كان لقرار الجامعة العربية أثر إيجابي في تخفيف الظروف الدبلوماسية الصعبة على تركيا بعد غياب الدعم الدولي لموقفها القوي ضد النظام السوري في بداية الأمر. فقد حاولت تركيا في البداية استخدام نفوذها و الاستفادة من العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام الأسد وبالمعارضة على حد سواء، في فتح قنوات للحوار وتعزيز الديمقراطية تدريجيا. ولكن عندما تجاهل الأسد دعوات أنقرة الخاصة بتلبية مطالب المعارضة نحو الإصلاح، وواصل حملته الوحشية، تمسكت تركيا بموقفها وفرضت عقوبات على النظام السوري ودعمت المتظاهرين. ومع ذلك لم يكن هناك أي دعم دولي لجهود تركيا. لذلك فإن قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا، لم يجعل تركيا تشعر بالراحة فقط، بل أتاح الفرصة للولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تخاف من اتهامها بالامبريالية، للقيام بدور أكثر نشاطاً. **(Lyes Doucet, 2001, op cit, p. 14)**

ثانياً: البيانات والمبادرات والقرارات الصادرة عن الجامعة في الأزمة السورية:

- **بيان رقم 148 لمجلس الجامعة العربية "وزراء الخارجية العرب":**

صدر هذا البيان بخصوص الأوضاع في سوريا بتاريخ 27أغسطس 2011م، أكد على ضرورة وضع حد لإراقة الدماء واحترام حق الشعب في الحياة الكريمة الآمنة، والتعبير عن تطلعاته وطموحاته في عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم الطلب من الأمين العام للجامعة، القيام بمهمة عاجلة إلى دمشق لينقل المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، وإبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات. **(27أغسطس 2011-بيان رقم 148، http://www.lasportal.org)**

- **بيان رقم 152 لمجلس جامعة الدول العربية "وزراء الخارجية العرب":**

صدر هذا البيان بتاريخ 13سبتمبر 2011م، بخصوص مهمة الأمين العام للجامعة "نبيل العربي" في سوريا، تم التأكيد فيه على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية عاجلة، ووقف أعمال العنف، وإجراء حوار وطني شامل يضمن مشاركة سياسية فاعلة لكافة القوى المعارضة مع الحكومة، وإيفاد وفد من الأمانة العامة للجامعة لمتابعة الأحداث في سوريا بعد وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف، إن الجهود العربية متواصلة في

إنهاء الأزمة السورية على الرغم من تباطئها، إلا أنها تسعى لإيجاد طريقة أو حل ينهي الأزمة السورية، ويوقف أعمال العنف والقمع والقتل، والبدء بحوار وطني شامل، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. **(13 سبتمبر 2011، بيان رقم 152، http://www.lasportal.org)**

- **المبادرة العربية لحل الأزمة السورية:**

جاءت المبادرة العربية في ثلاثة عشر بندا لاحتواء الأزمة في سوريا، والتركيز على ضرورة الوقف الفوري لأعمال العنف من طرف الحكومة السورية، وتعويض المتضررين، وإطلاق سراح المعتقلين، والإسراع في برنامج الإصلاحات، وإلزامية فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية، وإجراء حوار وطني شامل مع قوى المعارضة، وأن تمارس جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دوراً ميسراً للحوار ومحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها، والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلاف وطني برئيس حكومة مقبول وطنياً، والاتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ الاتفاق، ومن ثم تشكيل آلية متابعة ووجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سوريا. **(المبادرة العربية لحل الأزمة في سوريا، http://www.lasportal.org 6سبتمبر، 2011)**

وفي ذات السياق صدرت العديد من التصريحات عن الأمين العام للجامعة تؤشر لمدى الاهتمام بكيفية حل الأزمة، داخل البيت العربي بعيداً عن التدخل الأجنبي فجامعة الدول العربية والدول العربية على حد سواء عليها مسؤوليات حقيقية ومسؤوليات كبرى إزاء الأزمة في سورية، من خلال المبادرة والتحرك من أجل المساعدة على إيجاد حل عاجل للأزمة يفضي لتحقيق تطلعات الشعب السوري في التغيير والحرية والإصلاح ويحمي وحدة سوريا وشعبها وأمنها واستقرارها، ووفقاً لذلك طالب الأمين العام مجلس جامعة الدول العربية لتحمل مسؤولياته من أجل ضمان أن يكون الحل العربي هو المعتمد تجاه الأزمة السورية، بدءًا من تبني آلية لتوفير الحماية للمدنيين والوقف الفوري لأعمال العنف، وتوفير الأجواء المساعدة للحوار الوطني الشامل، وصولا لمرحلة سياسية جديدة من الإصلاحات والاستقرار، والبعد عن أي تدخل خارجي. **(العربي، نبيل، أكتوبر 2011، ص23)**

- **اللجنة الوزارية العربية برئاسة دولة قطر:**

منذ بداية الحراكات الشعبية، عملت دولة قطر بشكل رئيس على تنشيط دور جامعة الدول العربية، حيث تدخلت بشكل فعّال وملحوظ لحل الأزمة الليبية والسورية وفقا لأفضلياتها ومصالحها **(Colombo, Silvia, 2012, p. 8)**، وقد تم عقد لقاء بين اللجنة الوزارية والرئيس "الأسد" بتاريخ 26أكتوبر 2011م في دمشق، وقد توصلت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 أكتوبر مع الجانب السوري في الدوحة للاتفاق على ما يلي **(خطة العمل المقترحة من اللجنة الوزارية العربية http://www.arableagueonline.org 30أكتوبر 2011م)**:

1- وقف كافة أعمال العنف وحماية المدنيين السوريين.

2- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.

3- إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

4- فتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية.

- **قرار رقم "7436" بشأن التطورات في سوريا (http://www.lasportal.org):**

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2نوفمبر 2011م بشأن الأحداث والتطورات في سوريا، وقد رحب المجلس بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل المقترحة من اللجنة الوزارية، وضرورة تقديم تقارير متواصلة عن مدى

التقدم في الحالة السورية، ومتابعة اللجنة للحوارات والنقاشات بين الأطراف، ورصد "مبلغ مالي لتنفيذ الخطة المقترحة" مليون دولار أمريكي، إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف وتطوراته في سوريا.

- **مجلس جامعة الدول العربية يعلق عضوية سوريا في الجامعة العربية بموجب قرار "7438":**

جاء هذا القرار حاسماً وقوياً، على الرغم من تباطؤ الجامعة في اتخاذه، وجاء ملبياً لطموح الشعب السوري في تعليق عضوية سوريا، وفرض عقوبات اقتصادية، ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل، وغيرها من المطالب التي وردت في سلسلة أيام الجُمع المتعددة "صمتكم يقتلنا"، و"الحماية الدولية"، و"الحظر الجوي"، و"طرد السفراء". (http://www.lasportal.org **قرار رقم 7438)**

- **اجتماع الأمين العام لجامعة الدول العربية بالمنظمات العربية المعنية بالأزمة السورية:**

اجتمع الأمين العام للجامعة العربية مع ممثلي المنظمات العربية المعنية بمجالات حقوق الإنسان والحماية والإغاثة للمدنيين، وفق قرار مجلس وزراء الجامعة "7438" الذي طالب الأمين العام بذلك الأمر.

- **مشروع بروتوكول مهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا قرار رقم "7439":**

عقد مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري اجتماعاً بالرباط بتاريخ 16نوفمبر 2011م بشأن الأوضاع في سوريا، وقد أقر الموافقة على مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المكلفة بالتحقق من بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية، وتوفير الحماية للمدنيين، والطلب من الأمين العام للجامعة أن يكلف رئيساً لهذه البعثة، والقيام بإجراء الاتصالات بالحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول، وبعد وقف أعمال العنف والقتل يتم إرسال البعثة، وضرورية إعلان الحكومة السورية موافقتها على تنفيذ كامل بنود خطة العمل العربية وفقاً لقرار رقم "7436"، ومطالبة الحكومة السورية بالاعتذار رسمياً عما صدر من مندوبها الدائم تجاه مجلس الجامعة، وإدانة الاعتداءات التي تعرضت لها البعثات الدبلوماسية والقنصليات العربية والأجنبية في دمشق. (http://www.lasportal.org **قرار رقم "7439" 16نوفمبر 2011م)**

- **قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم "7440" بشأن التطورات في سوريا:**

جاء هذا القرار مكملا لقرار"7438" بتاريخ 12نوفمبر 2011م، وقد تم اتخاذ قرار بدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري للاجتماع لتدارس ما يخص الجزء الاقتصادي تنفيذاً لما ورد في الفقرة (4) للقرار. (http://www.lasportal.org **قرار رقم "7440"، 16نوفمبر 2011م)**

- **قرار مجلس الجامعة رقم "7441" بشأن التطورات في سوريا:**

بعد رفض الأمين العام لمقترحات التعديل والإضافات على وثيقة بروتوكول المركز القانوني لمهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا المقترحة من وزير خارجية سوريا "وليد المعلم"، وبعد مشاورات عديدة مع رئيس وأعضاء اللجنة الوزارية العربية بشأن سوريا، وعدد من وزراء الخارجية العرب، تم رفض المقترحات والإضافات، وبتاريخ 24نوفمبر 2011م في القاهرة، تم عقد اجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري. (http://www.lasportal.org **قرار رقم "7441"، 24نوفمبر 2011م)**

- **قرار رقم "7442" لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات سوريا:**

جاء هذا القرار مكملاً لسلسلة القرارات السابقة، فمتابعة التطورات والتغيرات في سوريا من الجامعة العربية يحتاج لمتابعة يومية للإطلاع على الأحداث والمستجدات في ظل أعمال العنف والقمع والقتل، وقد جاء هذا القرار لعدم وفاء الحكومة السورية بالتزاماتها وفق القرار رقم "7441"، وقد كانت بنوده تتناول منع سفر كبار الشخصيات والمسئولين السورين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، بالإضافة لوقف التبادلات التجارية، وتجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية، ووقف التعاملات المالية معها، أيضا وقف تمويل المشاريع على الأراضي السورية، والطلب من لجنة فنية بتقييم الوضع لاتخاذ قرار بخصوص رحلات الطيران المدني لسوريا، ثم تشكيل لجنة فنية تنفيذية من كبار المسئولين والخبراء برئاسة دولة قطر وعضوية "الأردن والجزائر والسعودية والسودان وعمان ومصر والمغرب" بالإضافة للأمانة العامة للجامعة، للنظر في الاستثناءات المتعلقة بالأمور الإنسانية والتي تؤثر بشكل مباشر على حياة الشعب السوري، وتحديد السلع الضرورية الإستراتيجية للشعب، وتحديد أسماء كبار الشخصيات المنوي منعهم من السفر وتجميع أرصدتهم في الدول العربية، بالإضافة لتقديم تقرير دوري لمجلس الجامعة عبر اللجنة الوزارية العربية المتابعة للوضع في سوريا.

(http://www.lasportal.org قرار رقم "7442"، 27اكتوبر 2011م)

اللجنة الوزارية بشأن التطورات في سوريا: (http://www.arableagueonline.org)

عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا اجتماعاً بتاريخ 3ديسمبر م2011، لمناقشة التطورات في سوريا، وقامت باعتماد توصية اللجنة الفنية التنفيذية التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 30نوفمبر 2011م، وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم "7442"، والتي جاء فيها:

1- الموافقة على قائمة كبار الشخصيات والمسئولين السوريين لمنعهم من السفر وتجميد أرصدتهم المالية في الدول العربية.

2- الموافقة على قائمة السلع الإستراتيجية المحددة من اللجنة الفنية التنفيذية.

3- حظر توريد جميع الأسلحة إلى سوريا من الدول العربية.

4- تخفيض الرحلات الجوية الفعلية لنسبة 50% ابتداء من تاريخ 15ديسمبر 2011م.

5- الطلب من منظمات الهلال الأحمر العربية البحث في الوضع الإنساني في سوريا.

6- الطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية "نبيل العربي" الرد على استفسارات وزير الخارجية السوري "وليد المعلم" بخصوص بنود بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية لسوريا بتاريخ 1ديسمبر 2011م، وموقف سوريا من جميع بنود المبادرة العربية وكافة القرارات المتعلقة بالأزمة السورية.

- **اجتماع اللجنة الوزارية العربية بشأن الوضع في سوريا 8يناير 2012م:**

اجتمعت اللجنة الوزارية العربية وأكدت على دعوة الحكومة السورية للتقيد بتنفيذ البروتوكول الموقع بشأن الأزمة السورية، ودعم بعثة المراقبين بمزيد من الأفراد والمعدات، والتأكيد على استمرار عملها، ودعوة الأمين العام للتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" من أجل تعزيز دور مراقبي جامعة الدول العربية في سوريا، والطلب من رئيس البعثة "الدابي" تقديم تقرير عن أداء مهامه وما توصل إليه في الشأن السوري، بالإضافة لمطالبة كافة الأطراف للمساعدة في

إنهاء الأزمة السورية، والتحضير لاجتماع المعارضة السورية. (http://www.arableagueonline.org)

- **اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بالقاهرة بتاريخ 22 يناير2012م:**

عُقد هذا الاجتماع للإطلاع على تقرير رئيس بعثة المراقبين العرب "الدابي" بشأن الأوضاع في سوريا، وقد تم التأكيد علي ما يلي:

1- وقف أعمال العنف والقتل بشكل سريع، وإطلاق سراح كافة المعتقلين، وإخلاء المدن السورية من المظاهر المسلحة، وضمان حرية التظاهر السلمي للمدنيين، وتسهيل مهام عمل بعثة المراقبين العرب.

2- الاستمرار في وزيادة عدد أعضاء بعثة المراقبين العرب مع توفير الدعم المناسب.

3- البدء في حوار وطني شامل بين أطراف الأزمة السورية.

4- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية بإشراف عربي ودولي، وتفويض نائب الرئيس "فاروق الشرع" بصلاحيات الرئيس "الأسد"، وضمان الاستقرار والأمن في سوريا.

5- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية مبعوثاً خاصاً لمتابعة العملية السياسية.

6- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية.

7- الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقاً لقرارات مجلس الجامعة العربية. (**http://www.lasportal.org قرار رقم "7444"، 22يناير 2012م)**

- **قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري 10مارس 2012م:**

نظراً لاستمرار حالة العنف المسلح، وعدم توقف أعمال القتل والقمع من الحكومة السورية، والإفراط في استخدام القوة، والاتفاق مع وزير خارجية روسيا الاتحادية "سيرجي لافروف" على وقف العنف ووجود آلية مراقبة محايدة، وعدم التدخل الأجنبي، وإتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية، والدعم القوي لمهمة "كوفي أنان" و"ناصر القدوة"، تضمن هذا القرار ما يلي **(http://www.lasportal.org قرار رقم "7460"، 10مارس 2012م)**:

1- مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لأعمال العنف والقتل، وحماية المدنيين.

2- إدانة الأعمال والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في سوريا.

3- مطالبة الحكومة السورية بالسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثة الدولية.

4- التأكيد على خطة الحل العربية.

5- إتاحة المجال لوسائل الإعلام الدولية والعربية بتغطية الأحداث في سوريا.

6- الترحيب بمهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا "كوفي أنان"، ونائبه "ناصر القدوة"، في محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

7- دعوة الحكومة السورية للإيفاء بالتزاماتها في تنفيذ خطة العمل العربية.

8- دعوة أطياف المعارضة إلى توحيد صفوفها للدخول في حوار جاد وشامل لتحقيق الحياة الديمقراطية في سوريا.

9- مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، واستصدار قرار يستند للمبادرة العربية وقرارات الجامعة العربية لإنهاء الأزمة السورية.

- **اجتماع اللجنة الوزارية بالدوحة بتاريخ 17ابريل 2012م:**

عقدت اللجنة اجتماعها للاطلاع علي تطورات الأحداث في سوريا، والاستماع لتقرير المبعوث- المشترك ونائبه بخصوص الأزمة السورية، وقد أكدت اللجنة علي ضرورة تنفيذ قرارات (7444-7446-554) بالإضافة لقرار مجلس الأمن رقم "2042" بتنفيذ النقاط المقترحة من المبعوث المشترك "كوفي أنان"، بالإضافة لحث كافة الدول العربية على مقاطعة النظام السوري، وتكليف الأمين العام للجامعة للاجتماع بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة مع كافة أطياف المعارضة تمهيداً لإطلاق حوار سياسي شامل بين الحكومة والمعارضة، ودعوة مجلس الأمن لتسريع عمل المراقبين في سوريا، وتسهيل مهامهم من الحكومة السوري. **(http://www.arableagueonline.org)**

- **قرار رقم "7523"، بتاريخ 5 سبتمبر 2012م:**

جاء قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم "7523" بتاريخ 5سبتمبر 2012م، معبراً عن إدانته الشديدة لاستمرار العنف والقتل والجرائم البشعة التي ترتكبها السلطات السورية، والمليشيات التابعة لها "الشبيحة" ضد المدنيين السوريين، وقرر العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، واستنكر القرار ما تضمنته رسالة مندوب سورية في الأمم المتحدة من مغالطات وافتراءات ضد المملكة العربية السعودية ودولة قطر، ورحب بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي كممثل خاص مشترك لسكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية وبتجديد تعيين الدكتور "ناصر القدوة" نائباً له، ودعا مجلس الأمن إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى يكون ملزماً لجميع الأطراف. (**http://www.lasportal.org قرار رقم "7523"، 12سبتمبر 2012م)**

أن النظام السوري بدأ يفقد شرعيته داخلياً وخارجياً، وبات من شبه المؤكد أن النخبة السياسية الحاكمة تعيش حالة من العزلة والتقوقع، إلا أنها مازالت متشبثة بالحكم، مستندة علي قبضتها العسكرية وهي خيارها الوحيد. **(عبد الناصر، سرور، 2011، ص4)**، وإن الوقت والزمان هو زمان التغيير الحقيقي، فلا بد من بذل أقصى جهد في المجالات كافة وأهمها الميداني، وعدم الاكتفاء بالمناشدات والمطالبات، بل بالضغط والفعل الحقيقي المستمر. **(صبري، سميرة، 2011، ص86)**

المبحث الثاني

أبعاد التدخل الدولي، والإقليمي، والعربي في الأزمة السورية

تمهيد:

تعمل روسيا على تدعيم سوريا عسكريا انطلاقا من أنها تعتبر موطئ القدم الروسي المتوافر حاليا في منطقة الشرق الأوسط، والذي تجسد هذا الدعم علي أرض الواقع بإعلان روسيا يوم 11 سبتمبر سنة 2015 عن إجراء سلسلة مناورات بالذخيرة الحية لسفنها الحربية أمام الساحل السوري ثم تطور هذا الدعم بإنشاء قاعدة جوية قرب اللاذقية لاستخدامها في التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) كما تحرص أيضا ومعها الصين علي دعم النظام السوري سياسيا وتوفير الحصانة الدولية له لاستمراره من القرارات الدولية المضادة بالإضافة إلي مصالحهما الاقتصادية معه، واستمراراً لهذا الدعم فقد أعلن الرئيس بوتين في 2015/8/26 عزم روسيا التدخل عسكريا للقضاء علي تنظيم داعش وبدء مرحلة الاستعداد العسكري لخدمة

عملياتها في سوريا بحشد قواتها الجوية لغطاء جوي للقوات البرية السورية باعتباره الأسلوب القتالي الوحيد والإيجابي للقضاء علي تنظيم داعش.

ولقد أدي التدخل الروسي إلي تغيير شكل الصراع وفرض الأمر الواقع علي جميع الأطراف المشاركة في الأزمة السورية حيث منع دول التحالف من إقامة المناطق العازلة بالاتفاق مع تركيا والسعودية وفرض التسوية السياسية لحل الأزمة السورية وعدم استبعاد روسيا من أي تسويات للأزمة والحد من الأطماع الإسرائيلية في الأراضي السورية، بالإضافة إلي ما سبق فإن روسيا تسعي أيضا إلي تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال طرح نفسها مجددا كأحد أقطاب نظام عالمي يتحول من هيمنة قطب واحد عليه، وكسر العزلة التي فرضت عليها ونقل ساحة الصراع بينها وبين أمريكا وأوروبا من الملف الأوكراني إلي ملفات إقليمية ودولية أخري لمحاولة امتلاك أوراق ضغط لاستخدامها في التفاوض معهم في ظل استمرار الضغوط عليها منهم والعقوبات الاقتصادية، وفرض روسيا كأحد أقطاب الأحلاف الإقليمية في المنطقة ودعمها من إيران وسوريا والعراق، والحد من الإجراءات الاقتصادية المضادة لروسيا في المنطقة من خلال إنشاء خط الغاز القطري عبر سوريا وتركيا لإمداد أوروبا بالغاز الطبيعي والاستغناء عن الغاز الروسي بما يشجع ذلك الدول العربية الأخرى علي نقل الغاز إلي أوروبا الذي يمكن إنجازه بعد الإطاحة بنظام بشار الأسد.

كما أن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تقودها المخابرات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط ترتكز علي إعادة بناء الشرق الأوسط الجديد ولقد تبنت عدة محاور طبقا للمنظومة السياسية لدول الشرق الأوسط بدءًا من إطلاق الفوضى الخلاقة سنة 2006 في لبنان ومع تحولت إلي إطلاق منظمات المجتمع المدني التي أدت إلي تحقيق الربيع العربي لكل من تونس ومصر وليبيا وبعدها لجأت إلى التعامل مع التنظيمات الإسلامية في سوريا للتحرش بالنظام السوري في نفس الوقت الذي استعانت بتنظيم الإخوان المسلمين سنة 2013 لإطلاق مشروع الإسلام السياسي لإنشاء الخلافة الإسلامية الذي يؤدي إلي تقسيم الشرق الأوسط إلي مشروعي أحدهما المشروع الصهيوني، وقد تعرضت العلاقات الأمريكية السورية للعديد من الاهتزازات وكان من أثرها قطع العلاقات بينهما في ظل حكم الرئيس بوش الابن سنة 2005 علي خلفية اغتيال الحريري في لبنان إلا أنها قد طلبت من سوريا إعادة العلاقات معها سنة 2010 انطلاقاً من قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بأن سوريا قد أصبحت في ذلك الوقت قوة محورية عربيا وإقليميا وتلعب دوراً رئيسياً في استقرار كل من لبنان والعراق، وعلي الرغم مما سبق فلقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها لتقسيم الشرق الأوسط من خلال تعاونها مع جميع أطياف المعارضة السورية وعدم اقتصارها علي التنظيمات الإسلامية مباشرة تمويلا وتسليحا وتدريبا أو عن طريق الدول المتعاونة معها في هذا المجال (السعودية - تركيا - قطر) وصولا إلي تحقيق حالة من التوازن القتالي الميداني مع القوات المسلحة السورية تجبر النظام السوري علي الاعتراف بها وضرورة إشراكها في العملية السياسية إلا أنها بجميع فصائلها قد فشلت في تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي أدي بالولايات المتحدة الأمريكية والسعودية إلي محاولة تشكيل كيان سياسي للمعارضة المسلحة السورية بجميع أطيافها لفرضها علي النظام السوري في التسوية السياسية (مؤتمر المعارضة السورية في الرياض الفترة من 8 إلي 10 ديسمبر سنة 2015) ثم عاودت أمريكا والسعودية وتركيا تنشيط وتفعيل الكيان العسكري للمعارضة السورية المسلحة من خلال محاولات دعمها من الخارج للاحتفاظ بمكتسباتها علي الأرض ميدانيا لاستخدامها كقوة داعمة للكيان السياسي (حشد قوات التحالف الإسلامي العربية وتدريبها في المملكة العربية السعودية تحت مسمي رعد الشمال).

ومع استمرار السعودية وتركيا تصعيد الموقف من خلال المطالبة بإنشاء منطقة عازلة بعمق 10 كم في شمال سوريا علي الحدود السورية التركية والحشد السعودية التركية والحشد السعودي للتدخل البري في سوريا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تجنبت مسايرة هذا التصعيد لخطورته المدمرة علي المنطقة واستمرت في التوافق سياسيا مع روسيا في إطار دفع عجلة العملية السياسية، وعلي ضوء كل ما سبق فلقد تولدت لجميع أطراف الأزمة السورية قناعة باستبعاد العمل العسكري لحلها رغم التلويح به أحيانا من الجانب الأمريكي وانتهي هذا التلويح تماما بعد عزم روسيا في 2015/8/26 التدخل عسكريا في سوريا للقضاء علي تنظيم داعش وكان البديل هو حل الأزمة السورية سياسيا من خلال جهود الأمم المتحدة لتفعيل مقررات مؤتمرات جنيف وما تلاها والتي انتهت بمؤتمر ميونخ وتوصياته (وقف إطلاق النار - فتح ممرات إنسانية لإمداد المناطق المحاصرة) ثم الإعداد لمؤتمر جنيف 3 لاستكمال البحث عن إمكانية التوافق بين النظام السوري والمعارضة السورية المسلحة لحل الأزمة السورية سياسيا.

أولاً: مصالح الدول العظمى بشأن الأزمة السورية:

شهدت السياسة الروسية نقطة تحول كبيرة في عهد بوتين، ويظهر أن رغبة روسيا في ممارسة دورها التقليدي في منطقة الشرق الأوسط والعالم قد أتى نتيجة لتحسن وضعها الاقتصادي، وتمكنها من تسديد معظم الديون المترتبة عليها، لاسيما بعد الارتفاع في أسعار النفط والغاز، وتعزيز قدرة الروبل الروسي إزاء العملات الأجنبية، والتطور الهائل في تقنية الأسلحة الروسية الحديثة ومنافستها لنظيراتها الأمريكية والأوربية. ومما لاشك فيه أن هنالك عوامل عدة دفعت بروسيا إلى تبني موقف متشدد تجاه الأزمة في سوريا، منها حاجتها إلى حليف قوي في الشرق الأوسط، لاسيما بعد التحرك الأمريكي والأوربي الأخير المتمثل بنشر منظومة دفاع صاروخية على مقربة من حدودها الدولية. لذا ظهرت حاجة روسيا إلى المحافظة على قاعدتها البحرية في مدينة طرطوس بموجب اتفاقية وقعتها مع الحكومة السورية منذ عام 1971، وهذه القاعدة بمثابة محطة لتزويد السفن الروسية البحرية بالوقود والعائدة لقواعدها في البحر الأسود، بعد مرورها عبر المضائق التركية، وتعد تلك القاعدة هي آخر قاعدة متبقية لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتقع خارج حدودها الدولية. فإذا ما أرادت روسيا لعب دور فعال في مواجهة قوات الناتو في المنطقة والبحر المتوسط فيتوجب عليها الاحتفاظ بتلك القاعدة حتى النهاية. كما أن إصرار روسيا على المحافظة على الحكم العلماني في سوريا يعود إلى اعتبارات تمس أمنها القومي، إذ أن روسيا تخشى من وصول حكم إسلامي متطرف إلى سوريا وقد يعطي هذا بدوره دافعا معنويا قويا لانبعاث الحركات الإسلامية لمواصلة جهادها ضد الحكم الروسي في المناطق التي يسكنها غالبية مسلمة في روسيا، لاسيما في الشيشان ومناطق أخرى في شمال القوقاز، إذ شهدت روسيا مؤخرا تزايدا في نشاط هذه الحركات الإسلامية في وسط قازان، عاصمة تاتارستان، وهي مقاطعة روسية لا تبعد عن شرقي موسكو سوى 400 كم. وهكذا فأن روسيا لا ترغب في استبدال بشار الأسد بحكم إسلامي متطرف. **(مي غيث، 2015، ص9)**

لقد تدخلت روسيا في الأزمة السورية تدخلاً عسكرياً في الحرب والصراع الداخلي في سوريا، حيث أرسلت روسيا طائراتها الحربية، وأدى التدخل العسكري الروسي منذ بدايته في 30 سبتمبر 2015 حتى الآن إلى تدمير قرابة 1600 موقع من المواقع التابعة لما أسمته للجماعات الإرهابية في سوريا، وقتل ما يزيد عن 279 وفقاً لتقرير المونيتر منذ بداية الضربات الروسية حتى 31 أكتوبر 2015، وفي ذات الوقت، أسرعت روسيا بالبحث عن حل سياسي سلمي للأزمة في سوريا، والإسراع بعملية التفاوض، ويأتي التدخل العسكري الروسي في سوريا نتيجة العديد من الأسباب والعوامل التي دفعت

روسيا للتدخل العسكري الروسي في سوريا، وهذه الأسباب تحمل العديد من الأبعاد ذات التداعيات المختلفة على جميع المستويات. تتمثل الأسباب وراء التدخل العسكري الروسي في سوريا في الآتي:

- **على المستوى الدولي:** الرغبة الروسية في العودة على الساحة الدولية وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة، حيث ترغب روسيا في تعزيز دورها ومكانتها على المستوى الدولي والإقليمي في منطقة الشرق واثبات دورها المؤثر في القضايا الدولية والإقليمية الهامة، وخاصة منطقة الشرق الأوسط وتعتبر الأزمة السورية فرصة سانحة لها، من خلالها قدرتها على تشكيل وتكوين تحالفات إقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة والغرب. وقد تأكد هذا الدور عقب ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية ولم يستطع الغرب اتخاذ موقف ضدها. حيث يسعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى دحر مساعي القوى الغربية لإضعاف روسيا وعزلها منذ فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، فقد اتضح ذلك منذ نجاح روسيا في ضم جزيرة القرم الأوكرانية في 2014 دون قدرة الغرب على التحرك، ومن ثم إفشال محاولات الغرب في جلب حلف الناتو إلى أعتاب روسيا **(مي غيث، 2015، ص21)**.
- **على المستوى الإقليمي:** الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة، حيث تسعى للحفاظ على تواجدها في نافذة تطل على المياه الدافئة، إذ يوجد لها قاعدة عسكرية بحرية في ميناء طرطوس في سوريا- وهي القاعدة العسكرية الوحيدة لها في منطقة الشرق الأوسط. كما تسعى روسيا لبناء قاعدة عسكرية جوية لها في غرب سوريا باللاذقية. هذا فضلاً عن رغبة روسيا في تعزيز دورها بسوريا في ظل التسويات المستقبلية المحتملة مع أطراف إقليمية ودولية. وكذلك رغبة روسيا في بناء تحالفات واسعة بعد غياب طويل لها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أنه مع إبرام الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة (5+1) يمكن لروسيا المضي قدماً في التنسيق الاستراتيجي والعسكري المفتوح مع إيران وهو ما توضحه زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى طهران الاثنين 23 نوفمبر 2015، والذي تزامن مع تصريح السفير الإيراني لدى روسيا "مهدي صانعي" بأنه بدأت إجراءات تزويد إيران بنظام الصواريخ (إس -300) المضادة للصواريخ، وأنه تم توقيع عقد جديد بين الدولتين وبدأت عملية تسليم هذا النظام وكان البلدان قد وقعا عقداً في التاسع من نوفمبر لتزويد طهران بنظام الصواريخ المتطور. ومن ثم هناك ابتعاد عن اعتماد النظام على المعدات العسكرية الأمريكية والتدريب الممتد منذ عام 2003، وبالتالي فإن الوجود العسكري الروسي في سوريا يبعث بإشارة قوية إلى بغداد بأن روسيا قد عادت مرة أخرى إلى الشرق الأوسط وعلى استعداد لبناء تحالفات جديدة.
- **أما على المستوى المحلي:** فقد جاء التحرك الروسي نتيجة إدراك القيادة الروسية التطورات الداخلية على الساحة السورية والتي أدت إلى ضعف وإنهاك النظام السوري، خاصة عقب تقدم المعارضة السورية في المناطق الشمالية والجنوبية على مشارف مدينة اللاذقية، التي تعتبر أكبر مدن على ساحل الجمهورية العربية السورية والميناء الرئيس لها، فقد أدت هذه التطورات إلى بداية فقد النظام السوري السيطرة على بعض جبهات القتال في الشمال، وكذلك في الجنوب، هذا ولا يزال تنظيم داعش قوي كما هو منذ بداية الضربات الجوية في

أغسطس 2014 من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، ومن ثم فإن التدخل العسكري الروسي جاء ليعزز من قدرات النظام السوري والحفاظ على ما تبقي منه في مدينتي حمص وحماة، ومواجهة داعش التي يراها الرئيس بوتين تهديدا للأمن والاستقرار ليس فقط على المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وإنما أيضاً الأمن والاستقرار العالمي.

وفيما يخص الموقف الأمريكي، فلقد مر الموقف الأمريكي بعدد من التحولات خلال الأعوام الأربعة من تاريخ الثورة والحرب الأهلية في سوريا، حيث تفاجأ بدايةً بانطلاق الثورة، وارتبك في التعامل مع المتغير الجديد، ومن ثمّ عَمَد إلى مراقبة سلوك النظام وردات الفعل الشعبية، وسعى إلى تشجيع المعارضة السورية ودفع بقوى ترتبط به لقيادتها، كما شجع تركيا على اتخاذ موقف متقدم والابتعاد عن دور الوسيط في الأزمة، ثم اتجه الموقف الأمريكي إلى تغيير التحالفات وإنشاء مجموعات متطرفة تقاتل بعضها بعضاً، واستمرار العمل على إضعاف النظام، وهو ما يعني استمرار سياسة الاستنزاف الداخلي في سوريا لجميع أطراف الصراع لصالح إسرائيل.

كما أن الموقف الأمريكي اليوم يميل إلى إمكانية التفاهم مع النظام القائم بتعديل سلوكه وخفض قدراته العسكرية واستقطاب سياسة إيران الإقليمية والدولية من خلال الحوافز. ودعا المشاركون في نهاية الصالون إلى إعادة النظر في الدور الإقليمي لحل الأزمة السورية عبر تنازلات تقدمها جميع الأطراف المعنية، وذلك بدل الرهان على السياسات الدولية المرتبطة بمصالح هذه الدول وبالمصالح الإسرائيلية، والتي لا تعتبر أمن الشعب السوري ولا تَقَدُّم الإصلاحات السياسية هدفاً أساسياً لها.

إن خيار الولايات المتحدة الواضح لجهة التسوية السياسية، وليس لجهة الحسم العسكري، للنزاعات القائمة يمكن أن يساعد على التخفيف من حدة المواجهة في المنطقة ويسحب البساط من تحت أقدام القوى السياسية التي تأمل في استلام السلطة من خلال تدخل حلف الناتو. إلا أن انعطاف سياسة أوباما في الشرق الأوسط ربما يعود إلى كون هذه المنطقة تفقد تدريجيا أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة من حيث تأمينُ مصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية. وذلك بحكم تضاؤل اعتماد الأمريكيين في السنوات العشر الأخيرة على استيراد النفط عموما، ونفط الشرق الأوسط خصوصا، اثر الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالولايات المتحدة، وأن التحدي الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين هو تزايد قدرات الصين. وستصبح منطقة آسيا والمحيط الهادي تحديدا الساحة الرئيسة للتنافس بين العملاقين الأمريكي والصيني.

ولقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا يمكن أن تتخلص من إيران عبر اتخاذ عمل عسكري ضدها، على الأقل في الوقت الحاضر. لذا اتخذت تكتيك جديد للتعامل معها يقوم على تجريدها من حلفائها في المنطقة، وهذا الأمر بدوره لن يكتمل إلا عبر الإطاحة بالحكومة السورية الحالية، لأنها الممول الرئيس لحزب الله في لبنان، أي العودة إلى نظرية الدومينو التي طبقها الرئيس ترومان في أثناء الحرب الباردة. وقد تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة حاجز بإنشاء دول سنية المذهب يصبح عدوها الرئيسي إيران بدلا من إسرائيل وموالية للولايات المتحدة لصد الخطر الشيعي القادم من إيران. **(أحمد سعيد نوفل، 2015، ص7)**

ثانياً: مصالح الدول الإقليمية والعربية بشأن الأزمة السورية:

ربما تعود العلاقات الإيرانية السورية إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث الفراغ الأيديولوجي بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والنزاع البعثي بين سوريا والعراق، وذلك تزامنا مع الثورة الإيرانية في عام 1979م.

فقد خلقت هذه العوامل عزلة بين سوريا والمحيط العربي من ناحية، وإيران والنظام العربي من ناحية أخرى، ومن ثم وجدت كل من الدولتين غايتها في التعاون مع بعضهما البعض، ووجدت إيران على وجه التحديد ذلك البعد العربي السوري فرصة لتكون سوريا امتدادا استراتيجيا لها في المنطقة لدعم حلفاءها في لبنان (حزب الله) وفلسطين (حركة حماس)، ويمثل التحالف بين إيران وسورية شراكة إستراتيجية، أكثر منه تعاون متبادل بين دولتين. وعلى الرغم من التناقض الأيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سورية وجمهورية إيران الإسلامية، إلا أن العداء المشترك لعراق صدام حسين في البداية أدى إلى جمع الدولتين في العام 1980، إضافة إلى أن الخوف المشترك من الولايات المتحدة وإسرائيل وكرههما ساعد على تعضيد هذه الشراكة نتيجة التطابق في المواقف، ويظهر هذا الدعم على عدة مستويات، سياسي وعسكري واقتصادي ولكن بشكل غير صريح أو معلن، حيث لم يصدر عن الجانبين الإيراني والسوري أي تصريح حول دعم الأولى للأخيرة على المستوى العسكري، وذلك في الوقت الذي يعتقد كثير من الخبراء أن إيران أرسلت في الأشهر الأخيرة مزيدا من الخبراء لتمكين الأسد والبقاء في السلطة، في وقت لم تستطع فيه قواته أو مسلحو المعارضة حسم الوضع في ساحة المعركة. حيث يستفيد الأسد الآن من نشر طهران مئات من الخبراء العسكريين الإضافيين في سوريا، ومن هؤلاء قادة كبار من فيلق القدس، وهو الذراع الخارجية لقوات الحرس الثوري الإيراني، وعلى المستوى الاقتصادي تشير بعض التحليلات إلى أن إيران منذ فترة طويلة تدعم النظام السوري بالنفط. هذا بالإضافة إلى ما أكدته وسائل الإعلام الرسمية في كلا البلدين أن إيران قدمت إلى سوريا أكثر من 4 مليارات دولار على شكل ائتمان "ظاهريا" لتمويل شراء البنزين والمنتجات المرتبطة به، وتفيد تقديرات غير مؤكدة بأن إيران تعطي سوريا حوالي 700 مليون دولار أميركي شهرياً. أما على المستوى السياسي، فهناك دعم بارز من جانب إيران للنظام السوري، وهو ما يظهر بشكل مباشر في رفضها لفكرة التدخل العسكري والتي تبنتها الولايات المتحدة في أغسطس 2013 بسبب ثبوت استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية. بالإضافة إلى طرح الأزمة السورية على طاولة المفاوضات النووية بين الغرب وإيران، وهو الأمر الذي يرجح أغلب المحللين أنه قد تم الوصول إلى تسوية بخصوصه في سبيل تحقيق التوافق لمشروع إيران النووي. **(ريم سجاديور، 2014، ص9)**

وفيما يخص التدخل الإسرائيلي في الأزمة السورية وحفظ مصالحها، فهي تابعة للإرادة الأمريكية وهذا ما تحدث عنه البحث في الشأن الأمريكي وتوابعه، أما فيما يخص الشأن التركي، لقد عملت تركيا جاهدة على تفادي التدخل في الأزمة السورية مفضلة انجلاء المعارك بين الأطراف المتصارعة، وقد نجحت إلى حد بعيد في سياسة النأي بالنفس، ليس ساعدها في ذلك رغبة الأطراف المتصارعة في العراق وسورية بعدم الانجرار إلى مواجهات معها، وإن من أهم الأسباب للتدخل تكمن في أنه بعد نجاح وحدات الحماية الكردية المدعومة بطيران التحالف من الاستيلاء على منطقتي تل أبيض وعين العرب فإن فكرة الدويلة الكردية قد باتت تداعب مخيلة هذه الوحدات التي أصبحت أكثر طموحا ورغبة في التمدد باتجاه عفرين في الغرب والتي تعتبر حلقة وصل مهمة ونقطة إستراتيجية تصل بين شرق وغرب الشمال السوري من جهة وبين وسط الشمال والجنوب وصولا إلى منبج وهو ما يعني إمكانية وصل الكانتونات التي تسيطر عليها هذه الوحدات ببعضها البعض وصولا إلى حلب نفسها والتي يسيطر الكرد فيها على بعض الأحياء، وضغط الولايات المتحدة الأمريكية ضغطت ومنذ البداية باتجاه انخراط تركيا في هذا التحالف بشكل مباشر، لكنها اليوم باتت بأمس الحاجة للدور التركي وعلى مختلف الأصعدة ويبدو أن الضغوط الأمريكية على تركيا قد آتت أكلها من خلال الدعم الأمريكي لوحدات

الحماية ومساعدتها في التمدد وغض النظر عن عمليات التهجير التي تقوم بها، وإن احتدام المعارك في شرق وشمال سورية إضافة إلى عمليات التطهير العرقي التي مارستها وحدات الحماية بحق عشرات القرى والبلدات التي سيطرت عليها أدت إلى حدوث موجات نزوح بشري كبيرة للسكان، واليوم وبعد أن اتسعت رقعة المعارك لتشمل الحسكة وإمكانية توسعها لتشمل مناطق جديدة قد يؤدي إلى موجات نزوح جديدة لأكثر من 600 ألف شخص وهو ما قد يشكل أزمة استيعاب إنسانية لتركيا، وإن التدخل العسكري التركي ضد تنظيم الدولة سيضمن لتركيا فرصة توجيه ضربة عسكرية تضعف خصمها اللدود حزب العمال الكردستاني بجناحه السوري الذي يبدوا أنه بات الأقوى بين أجنحة الحزب في المنطقة. **(ريم سجاديور، 2014، ص15)**

على الرغم من الخلافات القطرية السعودية التي يشكل الإخوان المسلمون محورها، إلا أن الدولتين تتلاقيان في أهداف موحدة في سوريا، خصوصا بعد العملية العسكرية الروسية وما يمكن أن تؤول إليه من تغيير في موازين القوى، ولعل تصريح العطية من أن "بلاده تدعو للحوار من موقع القوة"، يوحي بأن العواصم الإقليمية الثلاثة لا تريد أن تسمح لموسكو بترجمة تدخلها في سوريا على أرض الميدان من أجل عدم استثماره سياسيا ضمن أي صفقة مع واشنطن حيال التسوية الكبرى في سوريا.

ولقد جاء الموقف السعودي وتدخله بصفة رئيسية لدعم المعارضة السورية المسلحة تتويجا لتحقيق هدف رئيس لها هو تنحية بشار الأسد عن السلطة إما من خلال عملية سياسية أو مواصلة دعم المعارضة المسلحة السورية لإبعاده بالقوة وعدم استمراره في السلطة خلال الفترة الانتقالية من خلال تجميع المعارضة المسلحة السورية في الرياضة الفترة من 8 إلي 10 ديسمبر سنة 2015 لإنشاء كيان سياسي لها وصيغة توافقية لجميع أطياف المعارضة السورية المسلحة لاستخدامه عسكريا وسياسيا ضد نظام الرئيس بشار الأسد.

ومع عدم وضوح أفق سياسي للمعارضة المسلحة السورية في مؤتمرات جنيف فلقد عاودت السعودية بالاتفاق مع تركيا محاولة إعادة هيكلة ودعم الكيان العسكري للمعارضة المسلحة السورية وذلك بمحاولة إنشاء منطقة آمنة لها علي حدودها مع سوريا تحت شعار محاربة التنظيمات الكردية وتأمينها بقوات تركية في نفس الوقت الذي بدأت فيه السعودية إجراء مناورة عسكرية علي أراضيها تحت مسمي رعد الشمال بمشاركة 20 دولة عربية وإسلامية وأجنبية بهدف رفع الاستعداد القتالي وتبادل المعلومات والتنسيق بين قوات الدول المشاركة في هذه المناورة وتزامنها مع مناورة جوية بين تركيا والسعودية لمدة 5 أيام، وتأتي هذه الإجراءات السعودية التركية في مجال التلويح السعودي بحشد 150 ألف جندي للتحرك بريا في سوريا وإن كان ظاهرها هو محاربة داعش إنما حقيقتها بالدرجة الأولي هو دعم المعارضة المسلحة السورية ميدانيا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لاستمرار وجودها ميدانيا والحفاظ علي مكتسباتها علي الأرض ميدانيا لفرضها علي النظام في التسوية السياسية للأزمة السورية، حيث جاء رد الفعل الرسمي السوري واضحا بالنسبة لدخول أية قوات برية في سوريا مهما كان الساتر الذي يغطيها دون الموافقة السورية عليه ومعارضة سوريا لأية تدخل بري أو إنشاء مناطق عازلة علي حدودها.

المبحث الثالث

السيناريوهات المستقبلية للازمة السورية

من استقراء الحالة السياسية للأزمة السورية تؤدي بنا إلى انتهاج ثلاثة سيناريوهات لوضع الأزمة يتم تقسيمها على النحو التالي:

أولاً: سيناريو استمرار الوضع الراهن:

يعتمد هذا السيناريو على رؤية ترتكز على استمرار الوضع الراهن وبقاء الاقتتال والأمور العسكرية والسياسية دون حسم وبقاء الأطراف المتحاربة دون غلبة طرف على طرف آخر. أي استمرار النظام السوري يحكم في مناطق نفوذه، وبقاء قوات المعارضة المدنية في مناطق استحواذها، وكذلك استمرار سيطرة وحكم تنظيم داعش وتنظيم جبهة النصرة في مناطق نفوذهما، مما يدعم استمرار الوضع الراهن، وبما يخدم كل من الأجندات التي تريد إشغال العالم العربي وتفكيكه وإضعافه لضمان أمن وسلامة إسرائيل، والطموحات الإقليمية الإيرانية. وبذلك تبقى مسألة الأزمة السورية على حالها.

ولتحقق شرط هذا السيناريو لابد من بقاء توازن القوى بحالة تتساوى فيها الأطراف المتحاربة في المحافظة على نفوذها وسيطرتها، مع استمرار الدعم الإقليمي للدول الأطراف المتنازعة في الشأن السوري، وعدم حسم الأطراف الإقليمية الموقف تجاه ما يدور في سوريا واستمرار اختلاف الرؤى، مع عدم جدية الأطراف الدولية في حسم الصراع في سوريا، إما لرغبة ببقاء الوضع الراهن أو فشل في التوصل لاتفاقات وتوافقات في الرؤى حول كيفية التسوية والحلول السياسية الجادة الخاصة بالشأن السوري لحل تلك الأزمة.

كما أن هناك فرص لتحقق هذا السيناريو بأن تبقى قائمة بسبب تواجد قوات النظام السوري، والميليشيات الشيعية الداعمة له، والمعارضة المدنية، وقوات تنظيم داعش وتنظيم جبهة النصرة في مناطق نفوذها وسيطرتها الفعلية، مع سعي جميع الأطراف لتحقيق مكاسب على الأرض تفرض بها الأمر الواقع لاحقاً. **(د. حسن بن عبد الله الدعجه، 2015، ص23)**

ثانياً: السيناريو التفاؤلي:

يرتكز هذا السيناريو على رؤية تعتمد على إمكانية توافق الآراء والمواقف الدولية والإقليمية حول تسوية وحل سياسي للخروج من هذه الأزمة يتمثل في إيجاد حكومة انتقالية وطنية، تشارك فيها قوى المعارضة المدنية وتقبلها الأطراف السورية المعتدلة، لا يكون للأسد دور فيها، مع المحافظة على مؤسسات الدولة الحكومية والعسكرية وإبقائها كنواة لحفظ الأمن والاستقرار، وذلك لضرورة محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة بكافة أشكالها كداعش وجبهة النصرة والميلشيات الشعبية خوفاً من انتشارها إقليمياً وعربياً وعدم السيطرة عليها لاحقاً مما قد يشكل تهديداً لمصالح الدول الكبرى الإقليمية والدولية.

ولتحقق هذا السيناريو لابد من اتفاق الأطراف الإقليمية والدولية على حسم الصراع والقضاء على التنظيمات المتطرفة. وذلك يقتضي تبدّل مواقف كل من إيران وروسيا تحديداً حول القضية وتخليهم عن دعم النظام الحالي الفاقد للشرعية، وذلك إما أن يكون عن طريق تسويات وصفقات سياسية مع الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى، أو حدوث تطورات جيوسياسية أو اقتصادية أو عسكرية على أرض الواقع تغيّر من التوازنات الإقليمية وتدفع هذه الأطراف بالتالي تجاه تبديل مواقفها، والاتفاق حول دعم حكومة انتقالية وطنية تضم أطياف من المعارضة المدنية والشخصيات الوطنية، دون وجود الأسد، مع المحافظة على كامل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وانضمام روسيا والصين إلى التحالف الدولي الحالي لمحاربة التنظيمات المتطرفة والقضاء عليها، ولابد من قابلية النظام للمصالحة وتقاسم السلطة مع المعارضة المدنية في حكومة انتقالية إصلاحية وطنية تعدل قواعد اللعبة السياسية والدستور.

كما أن هناك فرص لتحقيق هذا السيناريو تتمثل في وجود اتفاق دولي وإقليمي تلتقي حوله المصالح الكبرى، للقضاء على التنظيمات المتطرفة خشية من توسع وامتداد خطرها ومناطق نفوذها في ظل الفراغ الأمني والسياسي مما يجعلها من أكبر مهددات الأمن والسلم الدوليين، وإن أول خطوة للقضاء على هذه التنظيمات المتطرفة هي إعادة الأمن والاستقرار لسوريا

من خلال إقامة حكومة انتقالية بديلة تحل محل النظام الحالي، الذي وإن صوّر نفسه على أنه جزء من تحالف محاربة الإرهاب، إلا أنه والميليشيات الداعمة له من أكبر مسببات ظهور واستمرار هذه التنظيمات المتطرفة وتتابع وديمومة مأساة الشعب السوري. **(د. حسن بن عبد الله الدعجه، 2015، ص24)**

ثالثاً: السيناريو التشاؤمي (التحول الراديكالي):

يقوم هذا السيناريو على رؤية ترتكز على أنه باستمرار تفاقم الوضع الراهن، وتقدم القوى المتحاربة المتطرفة على حساب مناطق النظام السوري، سيصبح النظام عاجزا عن الدفاع عن نفسه، ومن ثم هروب الرئيس إلى إيران أو روسيا. ويتبع ذلك تفكّك وانقسام الدولة السورية وتقاسم واحتفاظ كل تنظيم أو طائفة بمناطق نفوذها وإعلان دويلات مستقلة، وبهذا يمكن أن يصل عدد الدول إلى (5-6) دول حسب التصنيف التالي: (كردية، علوية/شيعية، تنظيم داعش، جبهة النصرة، قوى المعارضة المدنية، درزية، واستمرار الاقتتال فيما بينها مع الاحتفاظ بحدود جغرافية لكل منها كلٌ حسب مقدرته العسكرية ومقدار الدعم المادي والعسكري والسياسي الذي تتلقاه من الدول الإقليمية والدولية.

ولتحقق هذا السيناريو يجب أن تقوم الدول الكبرى بتجاهل ما يحدث في سوريا حتى يحسم الأمر فيما بين المنظمات والقوى المتحاربة، وتلقي المنظمات المتطرفة المزيد من الدعم المادي والبشري والعسكري، والتقدم في جبهات القتال، وقيام إيران وذراعها في المنطقة حزب الله في حال تقديرهم بعدم جدوى استمرار دعم النظام السوري بالتخلي عنه ودعم دويلات علوية/شيعية طائفية بدلاً من ذلك القبول بسياسة الأمر الواقع والتعامل مع هذه الدويلات من قبل الأطراف الإقليمية والدولية والدول المجاورة.

كما أن هناك فرص لتحقيق هذا السيناريو، يتمثّل في استفادة الأطراف الدولية من الوضع الجديد الذي ربما تراه يصب في صالحها ويخدم مصالحها في إعادة رسم وتقسيم المنطقة، وترك التنظيمات المتطرفة لتهديد الدول المجاورة وذلك لضمان بقاء حاجتها المستمرة للدول الغربية الكبرى.

ومما سبق ومن خلال عرض السيناريوهات الثلاثة السابقة يفضل الباحث السيناريو الثاني وذلك للأسباب الآتية:

- الخوف من إعادة تجربة العراق وليبيا في تفكيك مؤسسات الدولة وما نتج عنها من نمو بيئة خصبة للإرهاب والجماعات المتطرفة.
- التقاء مصالح الأطراف الدولية والإقليمية على الإبقاء على مؤسسات الدولة، ولكن دون الأسد، لحفظ وحدة الأراضي السورية ومحاربة الإرهاب والقضاء عليه.
- أن استمرار الوضع الراهن يؤدي إلى الخوف من تعميم نموذج الفوضى في سوريا إلى مناطق أخرى وعدم القدرة على السيطرة عليه مستقبلا، مما يشكل تهديداً للأمن والسلم الإقليمي والدولي. **(د. حسن بن عبد الله الدعجه، 2015، ص25)**

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

1- وجود حالة من الضعف العربي، بسبب تغليب المصلحة القطرية على القومية العربية، وامتناع الدول الأعضاء تقديم بعض التنازلات عن بعض حقوقهم الوطنية للمصلحة العربية الشاملة والكاملة.

2- ضعف أداء جامعة الدول العربية في مختلف القضايا والأزمات العربية– العربية، وخاصة في

التدخل في شأن الأزمة السورية وظاهر هذا بتعليق جامعة الدول العربية لعضوية سوريا.

3- تخضع جامعة الدول العربية لمؤثرات البيئات الداخلية والإقليمية والدولية علي قراراتها تجاه أي مسألة أو قضية هامة بالمنطقة العربية وبخاصة أمام مجلس الأمن.

4- سعي الدول الغربية والإقليمية لتجزئة الوطن العربي وعرقلة عمل جامعة الدول العربية.

5- عدم التزام الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بما تقرره مؤتمرات القمة العربية.

6- استمرار الأزمة السورية ستستمر أمام استمرار انقسام الدول العربية والإقليمية بشأن التوصل إلى حل لها، هذا فضلا عن اختلاف المصالح ودعم بعض الدول العربية والإقليمية لأطراف الصراع الداخلي السورية مما يعقد الوضع.

7- على الرغم من المعارضة التي حظي بها التدخل العسكري الروسي إلا انه استطاع تحريك المياه الراكدة ونقل الصراع على مائدة المفاوضات من خلال عقد اجتماعيين على التوالي "فيينا 1، 2" في أكتوبر 2015 والتي خرج بها بتوافق الأطراف المعنية على عدة بنود هامة هي ضرورة إيجاد حل سياسي للازمة ومرحلة انتقالية.

8- على الرغم من محاولات التحالف الغربي إفشال الجهود الروسية واثبات فشلها في التدخل العسكري، من خلال افتعال العديد من الأزمات وكان آخرها، حادثة الطائرة التي أسقطتها تركيا على الحدود.

9- أما على صعيد التطورات الإقليمية والدولية فإن عدم اتفاق الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية على سبل حل الأزمة السورية، وهو الأمر الذي سيؤثر سلبيا على الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي، وزيادة العمليات الإرهابية على المستويين الإقليمي والدولي، وبالتالي سيؤدي إلى صعوبة حل الأزمة السورية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- العربي، نبيل، **"مستجدات الأوضاع في سوريا"**، خطة العمل المقترح من اللجنة الوزارية العربية، 30 أكتوبر 2011م.

2- العيلة، رياض، **"التحول الديمقراطي في المنطقة العربية في ضوء ثورات الربيع العربي"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012م.

3- بهاء الدين، عبد الرحمن، **"الثورة السورية بين الحراك الشعبي والجمود العالمي"**، المركز الإعلامي السوري، 2011م.

4- زيديه، علي أحمد درويش، **"واقع ومستقبل جامعة الدول العربية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م.

5- مي غيث، **"التدخل الروسي في سوريا،الأبعاد والسيناريوهات"**، http://www.eipss-eg.org

ب- الرسائل:

1- أبراش، إبراهيم، **"تفسير الانقلاب في سياسة جامعة الدول العربية"**، الحوار المتمدن، العدد (3565)، 2011م.

2- التوبة، غازي، **"الثورة السورية الأسباب والتطورات"**، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في استانبول، 2012م.

3- العزي، خالد، **"سورية الأسد، المجزرة مستمرة والجيش الحر أضحى أمل الشعب"**، الحوار المتمدن العدد (3611)، مؤسسة الحوار المتمدن، 2012م.

4- بن نكاع، عصام، **"إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن"**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005م.

5- صبري، سميرة، **"دور القوي السياسية المحلية في الثورات"**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011م.

6- عبد الناصر، سرور، **"التطورات السياسية العربية والقضية الفلسطينية، جدلية العلاقة بين التأثير والتأثر"**، المؤتمر العلمي الثاني للخريجين، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011م.

7- نصر الدين، أوشن، **"الجامعة العربية ودورها في حل النزاعات الإقليمية"**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي مهيدي، الجزائر، 2013م.

8- ريم سجادبور، **"إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد"**، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، يونيو 2014.

9-

ج- المجلات:

1- الحوارني، أحمد، **"الثورة السورية أسبابها وآفاقها ومعوقاتها وسبل نجاحها"**، صحيفة المختصر، 2013م.

2- نوفل، أحمد سعيد، "التدخلات الدولية في الأزمة السورية"، مجلة العلوم السياسية، 2015م.

3- حسن بن عبد الله الدعجه، **"نظرة مستقبلية للجوء في الوطن العربي . الحالة السورية أنموذجاً"**، بحث مقدمة للملتقى العلمي بجامعة نايف، 2015.

د- القرارات والبيانات:

- قرار رقم 7438 16نوفمبر 2011م.
- قرار رقم "7439" 16نوفمبر 2011م.
- قرار رقم "7440"، 16نوفمبر 2011م.
- قرار رقم "7441"، 24نوفمبر 2011م.
- قرار رقم "7442"، 27أكتوبر 2011م
- قرار رقم "7444"، 22يناير 2012م.
- قرار رقم "7446"، 12فبراير 2012م.
- قرار رقم "7460"، 10مارس 2012م.
- قرار رقم "445"، 29مارس 2012م.
- قرار رقم "7503"، 26 أبريل 2012م.
- قرار رقم "7507"، 2يونيو 2012م.
- قرار رقم "7510"، 22يونيو 2012م.
- قرار رقم "7523"، 12سبتمبر 2012م.
- بيان رقم 148، 27أغسطس 2011م.
- بيان رقم 152، 13 سبتمبر 2011م.

هـ- المواقع:

1- http://alsoory.tripod.com/syria_arabic.htm

2- http://www.dimasheq.com/ar/content

3- http://www.arableaguetunis.org

4- http://www.lasportal.org

5- http://www.arableagueonline.org

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Arab League holds, frank and friendly, **"talks with Assad, 20 more killed in** October 26 Al Arabia, **Syrian violence"**, 2011.

2- Arab League **"Votes to Suspend Syria** The New York **Over Crackdown"**, November 2011 12 Times,.

3- Silvia, **"study the Gulf** ,Colombo **Cooperation Council (GCC) and Arab spring"**, 9 march 2012.

4- Isolating Syria, **"Arab League Imposes** The New York Times, **Broad Sanctions"**, November 2011 27.

5- Lyse Doucet, **"Syria's Assad should step** BBC **aside, says Jordan's Abdullah"**, November, 2011 15 News,

6- Syrian acceptance of Arab **"League ceasefire plan met with** November 2011 2 .Guardian ,**skepticism"**.